

The reality and challenges of the Algerian economy: an analytical study

وافية تجاني،^{*} جامعة باتنة 1 - الجزائر، البريد الإلكتروني: ouafia.tedjani@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2021/07/16

تاريخ الاستلام: 2020/12/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق لأهم المحطات التي مر بها، كما تهدف إلى معرف مختلف التحديات التي واجهها والإصلاحات المتخذة في ذلك.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن الاقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل رئيسية كانت أشدها قسوة مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، كما وصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات ويشهد نموا بطيئا في المرحلة الحالية، وهو يحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة ومحاولة التوجه نحو نموذج النمو والتنوع.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الإصلاحات الاقتصادية، قطاع المحروقات، برنامج التأهيل، الشراكة الاورو - متوسطة

تصنيفات JEL: A10؛ H60؛ O11؛ P21

Abstract: This study aims to identify the reality of the Algerian economy, by touching on the most important stations that have passed since independence to this day. It also aims to identify the different challenges faced and the reforms undertaken in it.

The study concluded that the Algerian economy has undergone three major phases, the most severe of which is the economic reform phase. The study also concluded that the Algerian economy depends on the hydrocarbon sector and is experiencing slow growth at the current stage, and is trying to adapt to the changes and trying to move towards a model of growth and diversification.

Keywords : The Algerian economy, Economic reforms, The hydrocarbon sector, up-grading program, The Euro-Mediterranean Partnership

JEL classifications codes: A10 ; H60 ; O11 ; P21

مقدمة:

بعد حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 تميز الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة بالتوجه نحو النظام الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة، وهيمنة القطاع العمومي وقطاع المحروقات وتدخل الحكومة وتهميش القطاع الخاص والقطاع الزراعي. الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة مع بداية ثمانينيات القرن الماضي.

من هنا أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات، تكون مدخلا لتغيير النظام المتبع وفق ما يتطلبه النظام الاقتصادي الحالي، لذلك فقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلتين مهمتين متتابعتين الأولى قبل الإصلاحات أما الثانية فبدأت بمجموعة من الإصلاحات وصولا إلى ما هو عليه الآن، وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لا بد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي.

أ- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم طرحه فإن الدراسة تبحث عن الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: "ما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف التي مر بها؟ وما هي مختلف التحديات التي واجهها؟".

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟.

- ما هي مختلف الإجراءات التي اتخذتها السلطات لإصلاح الاقتصاد الجزائري؟.

ب- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في أنها تتعرض إلى حيثيات الاقتصاد الجزائري وما عايشه منذ الاستقلال. وباعتبار أن تطور وتقدم الدول يقاس بمدى تطور ونمو

اقتصادها، فإنه من الضروري معرفة مختلف محطات الاقتصاد الجزائري ومعرفة مختلف التحديات التي واجهها في كل مرحلة من أجل اتخاذ الإصلاحات الملائمة للنهوض به.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف المراحل الرئيسية والثانوية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما تهدف الدراسة كذلك إلى معرفة مختلف الإصلاحات والإجراءات المتخذة في كل مرحلة، إضافة إلى معرفة مختلف التحديات التي واجهها الاقتصاد الجزائري في كل مرحلة من مراحلها.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة فلقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي استخدم في ذكر ووصف الاقتصاد الجزائري. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من أجل تحليل المعطيات لإظهار تداعيات التغيرات واستنتاج أهم النتائج.

هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بجوانب الدراسة فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية تتناول المحور الأول منها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال ثم جاء المحور الثاني ليتعرض للاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية أما المحور الثالث فتناول الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية.

1. الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخربة لا تمتلك أدنى شروط العمل خاصة مع مغادرة إطاراتها المسيرة، وعليه وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد متخلف وتابع لفرنسا في أغلبه، ولم تجد فرصة أمامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية إلا من خلال برنامج طرابلس الذي انعقد سنة 1962، والذي يعتبر أول وثيقة رسمية تقدم إستراتيجية التنمية التي طبقت في الجزائر، ورغم أن هذا البرنامج قد أشار بوضوح إلى ضرورة التصنيع إلا أنه لم يقدم سياسة صناعية محددة وكنفى بتقديم خطوط

عريضة لمشروع التنمية يعتمد على إصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية (دوراسي، 1996، صفحة 63).

لقد تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته على الاستعمار، فاستثمرت في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات البتروليكيماوية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و1990. بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع المحروقات خاصة بعد عمليات التأميم التي طالتها خلال سنة 1971 وتأميم المؤسسات الاستخراجية سنة 1966.

نظرا للدور الذي تلعبه المحروقات في عملية التنمية الصناعية وتوفر هافي الجزائر تم تأسيس شركة السونطراك سنة 1963 للتكفل بهذا القطاع. إلا أن سيرورة التصنيع في تلك الفترة لم تأتي بالنتائج المسطرة، وواجهت عدة مشاكل كضعف الإمكانيات الناجمة عن النزيف المالي الذي تعرضت له الدولة بسبب حاجة هذا القطاع للتمويل. وعليه تبنت الجزائر في مرحلة انتقالية سياسة الصناعة الخفيفة حيث توجهت إلى الصناعة الاستهلاكية كصناعة النسيج وصناعة الجلود والأحذية والصناعة الغذائية (مرابطي، 2007، الصفحات 3-8).

أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي فلقد كانت التجارة الخارجية بالجزائر إلى غاية نهاية ثمانينيات القرن الماضي خاضعة للدولة، نظرا لتبني الجزائر نظام الحماية الجمركية سواء على مستوى الواردات أو الصادرات، ولقد كانت غالبية هذه الأخيرة وما تزال تتأثر بهيمنة قطاع المحروقات الذي قامت بتدبيره وإلى يومنا هذا شركة السونطراك، في حين أن تنظيم ما بقي من الصادرات وكل الواردات كان في يد المؤسسات العمومية. (ولعلو، 1997، الصفحات 83-85)

ويمكن الخروج بمجموعة من الخصائص والتحديات التي تميز بها الاقتصاد الجزائري آنذاك لعل أبرزها التخطيط المركزي، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، رقابة على أسعار

السوق، التركيز على قطاع الصناعات الثقيلة وتهميش باقي القطاعات. وفي المقابل هيمنة للقطاع العمومي، فرغم تكفله بعدد من المهام في معركة تصنيع البلاد بعد الاستقلال إلا أنه لم يحقق النجاح المرجو منه، كما أن تدخل الدولة عرقل عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية، كل ذلك من شأنه بروز عدد من النقائص في القطاع الاقتصادي العمومي. (بوزيدي، 1999، الصفحات 53-54)

ولذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية، الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي والاعتماد على الواردات في الثمانينيات بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول إلى ما دون 10 دولارات للبرميل سنة 1994. وهكذا عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ظروفًا عسيرة تميزت بضعف المردودية ورياءة الإنتاج، وتراكم الديون والتخلف التكنولوجي مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى 20,5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض ميزان المدفوعات. (مدني، 2009، صفحة 25)

2. الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية:

عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات، وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول ومنه انخفاض الصادرات وفي المقابل ارتفاع فاتورة الواردات. أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد آنذاك، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق.

2-1. مراحل الإصلاح الاقتصادي:

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عبر أربعة مراحل، حيث عرفت ثلاثة اتفاقيات Stand-by متتالية مع صندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تعاملت الجزائر كذلك مع البنك الدولي من خلال إبرام عدة اتفاقيات سنة 1989، 1991 و 1994، ويمكن توضيح برامج التثبيت الاقتصادي كما يلي: (Benissad, 1999, p. 59)

■ برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: (30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990) تولى هذا

البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تجسدت فيما يلي:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات برفع الدعم التدريجي عليها؛

- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية؛

- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية؛

خلال هذه المدة سجل ارتفاع في الإيرادات الجبائية وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وتراجع حجم الاستثمارات العمومية.

■ برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني: (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

تولى هذا البرنامج خلال تلك الفترة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض معدل سعر الصرف؛

- إصلاح المنظومة المالية والنظام الضريبي والجمركي.

خلال هذه الفترة ارتفع رصيد الخزينة والميزان التجاري كما انخفضت المديونية، إلا أنه سرعان ما بدأ يظهر الاختلال الهيكلي بعد هذه الفترة تمثل في عجز الخزينة وانخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط ورفع أجور ورواتب العمال.

▪ **برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: (ماي 1994)** ومدته عام تميزت هذه الفترة بانخفاض سعر البترول وتضخم حجم الديون الخارجية والتي بلغت 29,486 مليار دولار وزاد معدل خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، حيث قامت الجزائر بإعادة جدولة ديونها وكان أول الأمر مع نادي باريس ماي 1994 وقدرت الديون المجدولة بـ 4,4 مليار دولار وذلك مدة 16 سنة، منها أربعة سنوات فترة سماح حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولته ابتداء من ماي 1998، وأهم ما اتفق عليه تحرير التجارة، تحسين معدل النمو، رفع الدعم عن مختلف الأسعار، تخفيض سعر الصرف.

▪ **مرحلة برنامج التعديل الهيكلي: (22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)** لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي بعد الصعوبات التي عانت منها، كما أعادت مرة أخرى جدولة ديونها لدى نادي باريس سنة 1995 ليتم إعادة جدولة 7,3 مليار دولار وذلك لمدة 15 سنة مع فترة سماح تقدر بأربعة سنوات، كما لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة ديونها والمقدرة بـ 3,2 مليار دولار. (مرابطي، 2007، الصفحات 31-32)

وقد تم تحقيق عدة نتائج أهمها احتواء وتيرة التضخم حيث انخفض بمعدل سنوي من 29% في سنة 1994 إلى 5,7% في سنة 1997، إضافة إلى إعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي من خلال فائض الميزان التجاري الذي عرفته سنة 1997، وانخفاض فوائد الديون التي لم تتجاوز 30,7% سنة 1997 بعد إعادة الجدولة. (بوزيدي، 1999، الصفحات 35-40)

2-2. التعديل الهيكلي للمؤسسات العمومية الاقتصادية

لقد كانت المؤسسات العمومية الاقتصادية قبل برامج التعديل الهيكلي مسيرة وفق أسلوب الشركات الوطنية، بحيث تستأثر كل شركة بقطاع صناعي كامل تجمع تحت لوائها كل

الأنشطة المتشابهة والمتكاملة في شكل مؤسسات تعمل تحت اسم شركة واحدة ولقد بلغ عددها حوالي 71 شركة.

ووفق قانون جانفي 1988 تم تحويل الشركات العمومية إلى مؤسسات أسهم مستقلة مسيرة وخاضعة لصناديق المساهمة (ثمانية صناديق مساهمة)، ولقد أدى ذلك إلى تحول عشرات المؤسسات الوطنية الصناعية إلى مئات المؤسسات الصناعية الوطنية باستثناء المؤسسات التي تواجه صعوبات لا بد أن تمر على عملية التطهير المالي. غير أنه ظهرت عدة مشاكل منها ارتفاع المخزون، القروض البنكية وارتفاع التكاليف، وتدني قيمة الدينار.

وبما أن استقلالية المؤسسات لم تعطي النتائج المنتظرة منها من حيث جودة التسيير والوضعية المالية لهذه المؤسسات قامت السلطات في سنة 1992 بالتدخل من جديد بالتطهير المالي للمؤسسات التي تواجه صعوبات انطلاقا من مخطط تعديل داخلي وعقود أداء بين مسير المؤسسة والوزارة المعنية، حيث مس هذا التعديل 23 مؤسسة كبيرة، كما تم تحويل صناديق المساهمة إلى شركات قابضة (11 شركة قابضة ثم إضافة خمسة شركات قابضة جهوية وسط، شرق، غرب، جنوب شرقي وجنوب غربي) حيث تقوم هذه الشركات القابضة بتسيير رؤوس الأموال التابعة للدولة وتخضع لها المؤسسات العمومية الاقتصادية فيما يخص قراراتها للشركات فقط، أما فيما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة. (Dhaoui & Abassi, 2003, pp. 57-61)

كما تمت رعاية المؤسسات العمومية من قبل البنوك من خلال إصدار نص بنوك-مؤسسات، والذي انطلق في سنة 1997 كصيغة جديدة للتعديل ودعم المؤسسات العمومية من قبل المتعاملين الاقتصاديين (البنوك) مع تعهد رقابة الشركات القابضة. والغرض من هذا النص هو رفع القيود الرئيسية التي تعرقل التطور وذلك من خلال غلق الوحدات

الإنتاجية غير قابلة للاستمرار وتصفية عشرات المؤسسات الصناعية وفيما يلي جدول التالي يوضح توزيع نفقات التعديل الهيكلي لهذه المؤسسات:

الجدول رقم 1: نفقات التعديل الهيكلي (الوحدة مليار دينار جزائري)

نوع التدخل	إلغاء ديون الخزينة	تصفية الديون البنكية	تخصيص أموال النفقات	الإجمالي
إعادة الهيكلة المالية	26,1	-	-	26,1
استقلالية المؤسسات	16,7	-	7,4	24,1
التطهير المالي 1991-1994	49,5	88	35,9	173,4
التطهير المالي 1995-1998	84,4	454	78,5	616,9
الإجمالي	176,7	542	121,8	840,5

Source : Mohamed Lamine Dhaoui et Boualem Abassi, 2003, P.62.

وفيما يخص المؤسسات الوطنية المحلية EPL المنشأة من قبل الجماعات المحلية بغرض المساهمة في تحقيق مختلف البرامج المحلية للتنمية خاصة في قطاع البناء، والبالغ عددها 1324 مؤسسة والتي تشغل حوالي 220 ألف عامل، فقد تم خلال 1994 إعادة هيكلة هذه المؤسسات المحلية وحل 935 مؤسسة منها 119 مؤسسة صناعية لتبقى 389 مؤسسة عمومية محلية منها 64 مؤسسة صناعية. (Dhaoui & Abassi, 2003, pp. 62-63).

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية العمومية واجهت العديد من الصعوبات ولم تستطع النجاح في تأدية دورها كمؤسسة تجارية، ونتيجة لذلك بدأت السلطات تفكر بشكل جد في عملية الخصخصة وتعديل النظام البنكي.

2-3. الخصخصة والنظام البنكي:

■ **الخصخصة:** خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر طرحت فكرة الخصخصة بتحفظ شديد، وذلك نظرا لل صعوبات التي تواجهه المتمثلة في قوة القطاع العمومي والذهنيات التي نشأت في ظل هذا النظام، ومصالح الأفراد والجماعات والعمال والخوف من المشكلات الاجتماعية التي ستطرحها الخصخصة. وتعرف الخصخصة على أنها عملية تحويل الملكية، ومعاملة ترمي إلى نقل تسير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواصوتهدف إلى زيادة المنافسة وتحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية، توسيع قاعدة الملكية وخفض العجز المالي للحكومة.

لقد ظهرت الخصخصة في الجزائر عند بدايتها جزئية كمرحلة انتقالية وذلك بامتلاك المؤسسة العمومية حصة 49% في إطار الانتظار لتبني إطار شامل للخصخصة، وفي نوفمبر 1995 م. قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بتحديد إطار تطبيق الخصخصة بتشكيل أربعة لجان قطاعية (قطاع الصناعة، التجارة، الزراعة والسياحة) من أجل الإشراف على عملية الخصخصة إضافة إلى لجنة وطنية للمتابعة مكلفة بربط عملية الخصخصة الجزئية. (مدني ت.، 2004، صفحة 194)

ومنذ انطلاق عملية الخصخصة وإلى غاية 2009 بلغ عدد المؤسسات العمومية التي تمت خصصتها 490 مؤسسة وفق الصيغ المختلفة التي حددتها الحكومة، وهي الخصخصة الكلية أو الجزئية أو التنازل عن الشركات لصالح العمال بالإضافة إلى استرجاع بعض المؤسسات من طرف الدولة.

ويحكم أغلب الخبراء الاقتصاديين بفشل عملية الخصخصة، فلم تجلب لخزينة الدولة أكثر من 800 مليون دولار، حيث تم الإبقاء على حوالي 65% من الشركات المعروضة لعملية

الخصخصة معلقة وغلق الملف بقرار يتمثل في وقف الخصخصة، والتوجه نحو الجيلي الثالث من عمليات التطهير المالي للقطاع على الرغم من تكلفته المرتفعة.

حسب الخبراء فإن أسباب فشل الخصخصة تعود إلى عدم وجود إرادة سياسية واضحة، وغياب نظرة علمية قبل الخروج بقرار سياسي جديد وهو العودة للوطنية الاقتصادية تحت غطاء الحماية ووقف الخصخصة، ولقد كشف أن 90% من المؤسسات التي تم خصصتها عن طريق تحويلها للعمال تم غلقها بعد فشلهم في الحصول على الخبرة والتمويل، كما تم غلق المؤسسات التابعة للولايات EPL، إضافة إلى أن أغلب المؤسسات المخصصة لم تحترم شروط الاتفاق. (بوكروح، 2010، صفحة 5).

▪ **النظام البنكي** منذ الاستقلال وإلى غاية فترة الإصلاحات تميز النظام البنكي الجزائري بمجموعة من الخصائص لعل أبرزها:

- النظام المصرفي الجزائري منظم في شكل احتكار الأقلية خمسة بنوك تجارية، صندوق للتوفير، وبنك للتنمية وبما أن كل بنك متخصص في قطاع معين أو بالأحرى في جانب من السوق فإن النظام البنكي يمكن وصفه بأنه احتكاري؛

- الموارد الوحيدة للنظام المصرفي هي تلك الآتية من طاقات توفير المؤسسات الخاصة والأسر، وبذلك فإن البنوك لا تتوفر سوى على مستوى ضعيف من مواردها الخاصة؛

- إن البنوك لا تمتلك مؤهلات كافية للاطلاع على متطلبات النجاعة بالنسبة للمؤسسة كما أنها غير مجهزة لإجراء تحليل حول المخاطر، تحقيق دراسات وتقييمات للمشاريع... (بوزيدي، 1999، الصفحات 73-75).

3. الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية:

بعد عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر مع بداية الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات تكون بذلك قد هيأت المحيط الملائم لفعالية اقتصادها والسير الأفضل لمؤسساتها. ومن هنا فإن الانشغال الرئيسي لها الآن هو ترقية تنافسية المؤسسات والنظام الصناعي خاصة مع توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وذلك من خلال تبنيها لعدة برامج تأهيل لمؤسساتها و إعادة تأهيل لمحيطها.

3-1. تطور الاقتصاد الجزائري

بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة وكل الإصلاحات الاقتصادية المتبناة، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول سمح ذلك بتحقيق نتائج ايجابية نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية ايجابية لم يسبق للجزائر أن شهدتها منذ الاستقلال، فقد سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5,7 مليار دولار كما أن موارد الخزينة العمومية سجلت كذلك فائضا قيمته 232,6 مليار دج، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17,1%، كما قفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار وانخفض حجم الديون إلى 22,5 مليار دولار. كل هذه المؤشرات تعكس بشكل واضح الوضعية المالية الجيدة التي عرفتها البلاد (الجليل، 2017، صفحة 87).

من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 بميزانية قدرت بـ 6 مليار أورو مخصصة للهياكل القاعدية والبنية التحتية (الطرق والمواصلات)، الخدمات العمومية، الإنتاج الزراعي وقروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم تجديد هذا البرنامج خلال الفترة 2005-2009 بميزانية قدرت بـ 45 مليار أورو، حيث حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطوير الهياكل القاعدية

والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال الفترة الممتدة 1970-2000 حيث كانت تخصص لها أقل من 25 % من الميزانية التجهيزية (Tani Yamna, 2014, pp. 25-26) .

ومن أجل تدارك التأخير واستكمال المشاريع قيد الانجاز تم تجديده كذلك ببرنامج توطيد النمو 2010-2014 الذي خصصت له حوالي 286 مليار دولار، ثم تلاه البرنامج الخماسي 2015-2019 بميزانية قدرت بـ 280 مليار دولار (ساعد، 2017، الصفحات 77-81)

من بين نتائج التي حققتها هذه المرحلة يمكن ذكر أهم المؤشرات وفقا لما يلي:

- تحسن مستوى التشغيل الذي بلغ 12,298 مليون شخص خاصة وأن معدل البطالة شهد قبل الإصلاحات ارتفاع وصل إلى 39,5% والذي بدأ في الانخفاض، حيث أصبح يتراوح ما بين 9,8% و 11,7% خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017 (بنك الجزائر، 2017).

- عرف حجم الديون الخارجية انخفاض مستمر منذ نهاية الإصلاحات الاقتصادية، حيث انتقل حجم الديون من 30 مليار دولار سنة 2000م. إلى 4,4 مليار دولار سنة 2011 م. (Tani Yamna, 2014, p. 26)، ليصل إلى 3,98 مليار دولار سنة 2017، أما نسبة التضخم والتي عرفت خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2013 نسبة 4% أصبحت تشكل 2,92% سنة 2014 لترتفع إلى 6,4% سنة 2016 و 5,6% سنة 2017 (بنك الجزائر، 2017).

- عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تحسن منذ سنة 2002، حيث احتلت الجزائر في هذه السنة المرتبة الأولى على مستوى دول المغرب والثانية على مستوى أفريقيا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصل عدده من سنة 2002 إلى غاية 2012 إلى 410 استثمار أجنبي بنسبة 1% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر من أصل 32004 استثمار،

فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنوات 2010، 2011 و2012 حيث بلغ على الترتيب 2,3 مليار دولار، 2,58 مليار دولار و3,052 مليار دولار ليعرف انخفاض خلال السنوات 2013، 2014 و2015 حيث وصل على الترتيب إلى 2,661 مليار دولار، 1,488 مليار دولار و(-588 مليون دولار) وذلك بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين (الجيل، 2017، صفحة 96)، ثم شهد ارتفاع سنتي 2016 و2017 بمقدار 1,5 مليار دولار و1,2 مليار دولار على التوالي (صواليلي، 2018).

- فيما يتعلق بالنظام البنكي فقد عرف تحسن وإصلاح من خلال تنوعه حيث أصبح يتكون في الوقت الحالي من 20 بنك، منها ستة بنوك عمومية و14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها بنك برأس مال مختلط. بالإضافة إلى تسعة مؤسسات مالية منها ستة مؤسسات عمومية (بنك الجزائر، 2017)

- على مستوى التجارة الخارجية فقد عرف ميزان المدفوعات تحسن ملحوظ بسبب ارتفاع سعر البترول خلال سنتي 2011 و2012 حيث وصل سعر البرميل كلاً السنيتين وعلى الترتيب 112,94 دولار و111,05 دولار. ونتيجة لذلك عرفت الصادرات تطورا ملحوظا فيما يتعلق بالمحروقات (محافظ البنك، 2013)، إلا أنها عرفت فيما بعد انخفاضا ملحوظا بسبب انخفاض سعر البترول خلال سنة 2014، 2015 و2016 ليصل إلى 99 دولار، 50 دولار و45 دولار للبرميل على التوالي، وهو ما أدى إلى أول عجز في ميزان المدفوعات منذ سنة 2000. ورغم ارتفاع سعر البترول سنة 2017 (54 دولار) الذي سمح بتقليص سعر الحساب الجاري إلى 12,6% من إجمالي الناتج الداخلي لكن ظل هذا المستوى من العجز مرتفعا حيث بلغ 21,76 مليار دولار.

المنتبع لهيكل الصادرات في الجزائر حسب الجدول رقم (02) يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة في صادراته على قطاع المحروقات، وينسبة تفوق 95% خلال

الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 م.، لتتخفف إلى 94% خلال الفترة الموالية الى غاية 2019 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول، وتعتبر سنة 2016 السنة التي تميزت بانخفاض حاد في اجمالي الصادرات بحوالي 50% مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ اجمالي صادراتها بـ 29,66 مليار دولار. ورغم تطور حصة بعض صادرات القطاعات الأخرى إلا أنها تبقى هامشية لا تتجاوز نسبتها 6 % حيث بلغت قيمتها سنة 2019 حوالي 2,068 مليار دولار ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 2: تطور صادرات الجزائر خلال 2010-2019 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المواد المصدرة
الطاقة	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	33203	38897	32926	
مواد غذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	
مواد أولية	165	162	167	108	110	105	84	73	93	96	
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	1626	1445	
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	
إجمالي الصادرات	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29668	35132	41113	34994	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 29 مارس 2014، رقم 42 جوان 2018 ورقم 49 مارس 2020.

تتمثل أهم المواد المصدرة خارج المحروقات في الأسمدة المعدنية والكيماوية، الامونياك، السكر، الفوسفات، التمور، زراعة البقول والخمور. أما أهم العملاء بالنسبة للصادرات فتتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا، هولندا، ايطاليا، تركيا البرازيل، المملكة

المتحدة والهند، وللإشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على أكثر من 50% من الصادرات الجزائرية (L'Office National des Statistiques, 2014, pp. 92-155)، من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني لترقية الصادرات سنة 2004. (G. & autres, 2009, p. 101)

وفيما يتعلق بواردات الجزائر فهي في ارتفاع خلال نفس فترة الصادرات المأخوذة سابقا

الجدول رقم 3: تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2010-2019 (و. مليون دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المواد المستوردة
الطاقة	945	1164	4955	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	
مواد غذائية	6027	9805	9023	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	
مواد أولية	1406	1776	1839	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	
مواد نصف مصنعة	9944	10431	10629	10642	12301	11482	10972	10483	10468	9840	
تجهيزات فلاحية	330	229	329	477	629	638	479	585	537	437	
تجهيزات صناعية	15573	15951	13604	15233	18115	16369	14709	13368	12824	10845	
سلع استهلاكية	5987	7944	9997	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	
أخرى	-	-	-	2686	2998	2672	4239	4991	4443	4592	
إجمالي الواردات	40212	47300	50376	54461	59019	52086	48882	48980	48573	44632	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 29 مارس 2014، رقم 42 جوان 2018 ورقم 49 مارس 2020.

يلاحظ من الجدول السابق تبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير فيما يتعلق بالتجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية المواد نصف المصنعة والمواد الغذائية، حيث نالت القسط الأكبر في فاتورة الواردات مما يدل على ضعف الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالصناعية

وتبعيته الغذائية، كما يلاحظ أن قيمة هذه الواردات بدأت تعرف انخفاض ابتداء من سنة 2016 بعد عدة سنوات من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، فلقد تراجعت من حوالي 59 مليار دولار سنة 2014 لتصل إلى حوالي 48 مليار دولار خلال السنوات 2016، 2017، 2018 لتشهد انخفاض معتبر وصل إلى 44 مليار دولار سنة 2019.

تتمثل أهم المواد المستوردة في الآلات والمعدات، العتاد الكهربائي، القمح، المواد الصيدلانية، الحليب، السكر، الخشب، الورق، الأسلاك والكوابل، القهوة والأسمدة، ويتمثل أهم موردي الجزائر في فرنسا، الصين، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، الأرجنتين، البرازيل، كوريا وتركيا. وللاشارة فإن دول الاتحاد الأوروبي تمثل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية. (L'Office National des Statistiques, 2014, pp. 13-18).

للاشارة فإن سنة 2020 تعتبر سنة استثنائية للصادرات والواردات حيث تراجعت قيمة الصادرات بنسبة 33% والتي بلغت 23,8 مليار دولار، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة انكماش الطلب عليه بسبب إجراءات الإغلاق الاقتصادي إثر تفشي فيروس كورونا، إضافة اتخاذ عدة إجراءات لتخفيض تصدير بعض المنتجات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية. كما عرفت الواردات كذلك انخفاض بنسبة 8% حيث بلغت 34,4 مليار دولار للتقليل من العجز في ميزان التجاري الذي بلغ 10,6 مليار دولار بزيادة 73,4%. (ملياني، 2021).

2-3. السياسة الصناعية في الجزائر

تتوفر الصناعة في الجزائر على إمكانيات غير مستغلة وتعاني من مشاكل متعلقة بتسيير الابتكار، والمنافسة على مستوى الأسواق والانفتاح على الاقتصاد. ونظرا لذلك تبنت الجزائر سياسة صناعية جديدة تقوم أساسا على تعزيز المؤسسات - لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- وتطمح هذه السياسة إلى مساهمة الصناعة في القيمة المضافة إلى 10% .

كما تهدف هذه السياسة إلى تغطية أربعة محاور مهمة تتمثل فيما يلي (وزارة الصناعة وترقية الاستثمار):

- اختيار القطاعات الصناعية الواجب ترقيتها وتطويرها، من خلال تحديد الفروع التي لها إمكانية التطور، وتحليل قدراتها التنافسية وتقييم نقاط القوة والضعف في هذه الفروع المستهدفة، إضافة إلى تقييم الفرص والمخاطر التي من الممكن أن تواجهها؛
- تكثيف النسيج الصناعي وتطوير الصناعة من خلال:
 - تنمية الموارد الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج للسلع المصنعة لاسيما البتروكيماوية، الألياف الاصطناعية، الفولاذ، الألمنيوم؛
 - تعزيز الصناعات القائمة خاصة الصناعة الغذائية والزراعية، الصناعة الميكانيكية والالكترونية، صناعة الأدوية...؛
 - تشجيع الصناعات الجديدة لاسيما صناعة الخدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) وصناعة السيارات؛
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة، وتعزيز تجمعات الأنشطة وتقريبها من بعضها لتحقيق أفضلية الزيادة (Synergie) وربطها بمراكز البحث، ودعم التفاعل والتعاون بين مختلف الهيئات المعنية بالصناعة؛
- تأهيل المؤسسات، تعزيز الإبداع وتطوير الموارد البشرية، إضافة إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الاستثمار الصناعي.

3-3. الشراكة الاورو - متوسطة وبرنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية

▪ الشراكة الاورو - متوسطة والجزائر

نظرا للروابط التاريخية والاقتصادية التي جمعت الجزائر والاتحاد الأوروبي طيلة عقود من الزمن، قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 لتدخل الاتفاقية قيد التنفيذ ابتداء من 01 سبتمبر 2005. ولقد سجلت هذه الاتفاقية تأخرا معتبرا مقارنة مع نظرائها المتوسطيين خاصة تونس والمغرب نظرا لعدة اعتبارات، منها خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي كان يتخبط آنذاك في مشاكل اقتصادية حادة، إضافة إلى خطورة الوضع الأمني المتمثل في مواجهة الإرهاب والذي بلغ ذروته في منتصف التسعينيات (Bekeniche, 2006, pp. 80-94).

لقد أقرت اتفاقية الشراكة إقامة منطقة تبادل حرة مع كل دولة من دول الحوض المتوسط، حيث سيتم إزالة الحواجز الجمركية للسلع والخدمات تدريجيا حسب جدول زمني يتفق عليه شرط أن تكون هذه السلع خاضعة لمعايير بلد المنشأ. ومن أجل تعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية لدول المتوسط الجنوبي ومواجهة منطقة التبادل الحر فلقد أقرت الاتفاقية على تقديم إعانات مالية لهذه الدول تمثلت في برنامجي التمويل MEDA I وMEDA II.

لقد تم توزيع مساعدات برنامج ميدا خلال فترتين متتاليتين تمثلت الأولى في برنامج "ميدا-1" خلال الفترة 1995-1999، بغلاف مالي قدره 3,057 مليار أورو -خصص للجزائر 164 مليون أورو تم دفع 30,2 مليون أورو، ثم برنامج "ميدا-2" خلال الفترة 2000-2006، بغلاف مالي قدره 5,35 مليار أورو خصص للجزائر 232,8 مليون أورو تم دفع 74,7 مليون أورو، بالإضافة إلى أن البرنامجين مرفقين بقروض قدرها 4,672 مليار أورو، 6,425 مليار أورو للفترتين السابقتين من طرف البنك الأوروبي للاستثمار. (عمورة، 2006، الصفحات 207-216)

رغم أن اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية قد أقرت التفكيك الجمركي بالنسبة للجزائر بعد 12 سنة من سريان الاتفاقية أي مع حلول سنة 2017، إلا أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تكن مهياً لهذا الانفتاح لهذا طالبت وزارة التجارة من الاتحاد الأوروبي تمديد الموعد إلى غاية سنة 2020 وذلك لاستكمال تأهيل مؤسساتها الاقتصادية.

▪ برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وإعادة تأهيل مناطقها الصناعية

بعد توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية فإن مؤسساتها الاقتصادية سوف تكون أكثر عرضة للمنافسة خاصة بعد التفكيك النهائي للرسوم الجمركية. لذلك قامت الحكومة الجزائرية بتبني عدة برامج تأهيل موجهة للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها وذلك لإعدادها وتكيفها لمتطلبات هذا الانفتاح وقدرتها على مواجهة المنافسة. وفي هذا الإطار قامت السلطات بإنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بميزانية تقدر بـ 4 مليار دج مخصصة لتمويل ثلاث برامج، تمثل الأول في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية، الثاني برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة أما الثالث فهو البرنامج الوطني للتقييس.

وفي إطار اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وبرنامج ميدا الأوروبي تم تبني البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة EDPME، كما تم تخصيص لهذه الشريحة من المؤسسات كذلك برنامج تأهيل مكمل يضم المؤسسات العامة والخاصة منها.

نتيجة للبطء الذي شهده برنامج التأهيل لقد أطلقت وزارة الصناعة برنامج لتأهيل 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، عامة وخاصة 2010-2014 بميزانية تقدر بـ 386 مليار دج، ثم توسعت لتشمل قطاع السياحة والفندقة، خدمات النقل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (Ministère de L'industrie, de la PME, 2010, p. 3)

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يتجلى لنا أن الاقتصاد الجزائري قد مر بثلاث مراحل رئيسية تخللتها مراحل ثانوية شكلت في مجموعها واقع الاقتصاد الجزائري بين الماضي والحاضر، حيث تظهر لنا هذه المراحل توجه الاقتصاد الجزائري في البداية بعد الاستقلال نحو النموذج الاشتراكي وسياسة الصناعة الثقيلة واعتماده على قطاع المحروقات. إلا أن مسار التصنيع في تلك الفترة لم يأتي بالنتائج المسطرة فتخطب الاقتصاد الجزائري في العديد من الأزمات خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للإيرادات. الأمر الذي أدى بالسلطات إلى الاستعانة بالإصلاحات الاقتصادية وقامت بخصخصة العديد من المؤسسات العمومية وإصلاح النظام البنكي وتويعه وذلك لتمهيد الأرضية نحو المرحلة الانتقالية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري من انفتاح نحو الشراكة الأورو-متوسطة ومنظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الاقتصادية.

كما تحتم على الجزائر كذلك تحسين مستوى مؤسساتها الاقتصادية وتهيئة محيطها وذلك من خلال تبني عدة برامج تأهيل لهذه المؤسسات ومحيطها. ولعل أهم النتائج الملاحظة أن الاقتصاد الجزائري حاليا يشهد نموا بطيئا وهو يحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة ومحاولة التوجه نحو نموذج النمو والتنويع وتشجيع القطاع الخاص، وتعتبر المرحلة الحالية للجزائر مرحلة انتقالية لا بد لها من تبني سياسة حكومية رشيدة لمواجهة رهان الانفتاح الاقتصادي.

التوصيات:

-تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع الهيدروكربونات وإعادة تشكيل نموذج النمو، من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من اعتماد الجزائر على النفط؛

- تحسين مناخ العمل من خلال تبسيط القواعد التنظيمية والإجراءات الإدارية وذلك من أجل القدرة على تحقيق التنوع وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تنويع مصادر التمويل وتسهيل الحصول عليه وتطوير أسواق رأس المال وتعزيز الحوكمة والمنافسة والشفافية؛
- الأخذ بتجارب الدول السائرة في طريق النمو فيما يتعلق بتطوير اقتصادياتها ونموها؛
- الاهتمام ببرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسيس هذه الأخيرة بضرورة العملية ومحاولة مرافقتها؛
- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من العراقيل التي يواجهها وذلك لما له فوائد في النمو الاقتصادي للبلاد؛
- تشجيع البيئة المحفزة والأمنة في القطاع الفلاحي-لاسيما في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية- ووضع سياسة دعم ملائمة للقضاء على التبعية الغذائية.

قائمة المراجع:

أولا- قائمة المراجع باللغة العربية:

1. بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
2. بوزيدي، عبد المجيد. (1999). تسعينيات الاقتصاد الجزائر: حدود السياسة الظرفية. الجزائر: موفم للنشر.
3. بوكروح، عبد الوهاب. (4-11-2010). خوصصة 490 مؤسسة من 1200 منذ 2003. جريدة الشروق اليومي عدد: 3105.
4. دوراسي، مسعود. (1996). سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الانتشار الصناعي بولاية البليدة للفترة 1980-1994. معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
5. ساعد، محمد. (2017). محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تيارت: جامعة تيارت.

6. صو اليلى، حفيظ. (5-11-2018). مال وأعمال. يومية الخبر. تم استرجاعها بتاريخ 20-01-2019، من الموقع الالكتروني: <https://www.elkhabar.com/press/article/145837>
7. عبد الجليل، هجيرة. (2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة ابي بكر بلقايد: تلمسان.
8. عمورة، جمال. (2006). دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر: الجزائر.
9. محافظ البنك. (2013). وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد في الجزائر. تم استرجاعها بتاريخ 15-1-2015 من الموقع الالكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/communicationapn_21102013.pdf
10. مدني، بن شهرة. (2009). الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية (ط.1). عمان، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
11. مدني، توفيق. (2004). المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (ط. 1). (المركز المغاربي للبحوث والترجمة، المحرر) بيروت: دار لبنان.
12. مرابطي، ياسمينه. (2007). العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورو-متوسطية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة مشق: سوريا.
13. ملياني، عمر. (14-1-2021). جريدة البلاد، تم استرجاعها بتاريخ 5-04-2021، من الموقع الالكتروني: <https://www.elbilad.net/article/detail?id=112760>
14. ولعلو، فتح الله. (1997). المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية (ط. 1). المغرب: دار توبقال للنشر.
15. وزارة الصناعة وترقية الاستثمار. تم استرجاعها بتاريخ 15-1-2015 من الموقع الالكتروني: <http://www.mdipi.gov.dz>

1. Bekeniche, O. (2006). La coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie l'accord d'association. Alger: OPU.

2. Benissad, H. (1999). L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb. Alger: OPU.

3. Dhaoui, M. L., & Abassi, B. (2003). Restructuration et mise à niveau d'entreprise –guide méthodologique. (O. Ministère de l'industrie, Éd.) Alger: L'imprimerie moderne des arts graphique.
4. G., N., & autres. (2009). Evaluation de l'état d'exécution de l'accord d'association Algérie-UE (Rapport Final). Alger: ministère du Commerce, l'Union Européenne Investissement Développement Conseil S.A.
5. Statistiques, L. N. (novembre-2014). Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 a 2013. Collections statistiques N°. 188, Série E: Economie N°. 79 .
6. Tani Yamna, A. (2014). L'analyse de la croissance économique en Algérie. Thèse de doctorat. Faculté des Sciences Economiques Commerciale et des Sciences de Gestion. Université abou bekr belkaid: Tlemcen.